شبكة الانتخابات في العالم العربي

نشرة المراقب الانتخابي
لشهر تموز 2009

شبكة الانتخابات في العالم العربي
Telefax: 962-6-4655043, Mobile: (+962795151590) (+962777370650)
P.O Box 212524 Amman, www.intekhabat.org

المحتويات

الفصل الأول، الجزائر- التجديد النصفي لمجلس الامة واعتماد حزبين جديدين 5

أولاً: انتخابات التجديد النصفي لمجلس الامة 5
ثانياً: حزبين جديدين 5
ثالثاً: المرأة والانتخابات 5

الفصل الثاني، البحرين- الحراك الانتخابي المبكر للانتخابات النيابية 2010 5

أولاً: الاحزاب والانتخابات 5
ثانياً: المرأة والانتخابات 6

الفصل الثالث، مصر- الانتخابات الرئاسية وبدء انتخابات وحدات الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم 6

أولاً: الانتخابات الرئاسية 2011 6
ثانياً: انتخابات الحزب الوطني الديمقراطي 7
ثالثاً: الدعوة لقانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية 7
رابعاً: ارتفاع اعداد المسجلين في كشوف الناخبين 8
خامساً: ظاهرة العنف الانتخابي 8
سادساً: المرأة والانتخابات 8

الفصل الرابع، العراق - انتخابات مجلس النواب العراقي القادمة 2010 وانتخابات رئاسة وإقليم كردستان 9

* انتخابات مجلس النواب العراقي 9
أولاً: الفصل التشريعي 9
ثانياً: موعد الانتخابات و قانون الانتخابات 9
ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية 9
رابعاً: تدخل قوى اقليمية 10
* انتخابات رئاسة و برلمان اقليم كردستان– العراق 10
أولاً: المرشحون والكيانات السياسية 10
ثانياً: تسجيل الناخبين 10
ثالثاً: التصويت الخاص 10
رابعاً: الحملات الانتخابية 11
خامساً: الحملات الاعلامية 11
سادساً: المراكز الانتخابية 12
سابعاً: المراقبة المحلية والدولية 12

ثامناً: خروقات انتخابية 12
تاسعاً: النتائج 12
* الاستفتاء على دستور اقليم كردستان 13
* قضية كركوك 14
الفصل الخامس، الأردن ـ مشروع اللامركزية وقانون جديد للانتخاب 15
أولاً: قانون الانتخاب الجديد 15
ثانياً: مشروع اللامركزية 15
ثالثاً: المرأة والانتخابات 15
الفصل السادس، الكويت ـ المجلس البلدي وقانون الدوائر الانتخابية 15
أولاً: رئاسة المجلس البلدي 15
ثانياً: الدوائر الانتخابية 16
ثالثاً: المرأة والانتخابات 16
الفصل السابع، لبنان ـ تشكيلة الحكومة الجديدة والانتخابات البلدية 16
أولاً: تشكيلة الحكومة 16
ثانياً: الطعون في الانتخابات النيابية 17
ثالثاً: الانتخابات البلدية وقانون البلديات 17
رابعاً: مخالفات لقانون الانتخاب 17
الفصل الثامن، موريتانيا ـ الانتخابات الرئاسية 2009 18
أولاً: مرسوم دعوة الناخبين 18
ثانياً: تسجيل الناخبين 18
ثالثاً: اللجنة العليا للانتخابات 18
رابعاً: الحملات الانتخابية 19
خامساً: مدونة سلوك للمرشحين 19
سادساً: بطاقة الناخب 19
سابعاً: المرشحون 20
ثامناً: الميزانية المالية للانتخابات 20
تاسعاً: المراقبة الدولية 20
عاشراً: النتائج النهائية 21
الحادي عشر: الطعون الانتخابية 21
الثاني عشر: تنصيب الرئيس الجديد 22
الثالث عشر: المرأة والانتخابات 22
الفصل التاسع، المغرب ـ تعديل يرجع للحكومة اغلبيتها 22

التعديل الحكومي 22

الفصل العاشر: فلسطين: تأجيل جلسة الحوار الاخيرة لحركي فتح وحماس والمؤتمر السادس لـ فتح 23

أولاً: تأجيل جلسة الحوار الاخيرة 23

ثانياً: المؤتمر السادس لحركة "فتح" 23

الفصل الحادي عشر: السودان- اشكاليات بوجه الانتخابات العامة بين شرعية الحكومة ونتائج التعداد السكاني الخامس 24

اولا: ترسيم الدوائر الجغرافية 24

ثانياً: تسجيل الناخبين 24

ثالثاً: تثقيف الناخبين 24

رابعاً: تعيين اعضاء بالمجالس التشريعية 25

خامساً: الاحزاب والكيانات السياسية 25

سادساً: المعارضة 25

الفصل الثاني عشر: تونس- الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية 27

أولاً: اللجان الوطنية 27

ثانياً: المرصد الوطني 27

ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية 27

الفصل الأول: الجزائر- التجديد النصفي لمجلس الامة واعتماد حزبين جديدين

أولاً: انتخابات التجديد النصفي لمجلس الامة

شرعت الاحزاب الجزائرية، الحائزة على مقاعد انتخابية معتبرة في مجلس الامة، في تصفيات لاختيار ممثليها في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الامة والتي ستجري في كانون اول/ديسمبر 2009 ، وذلك من خلال أجراء انتخابات حزبية داخلية.

ثانياً: حزبين جديدين

قررت وزارة الداخلية الجزائرية اعتماد حزبين جديدين لاستكمالهما شروط التأسيس. وهما حزب" الاتحاد الديمقراطي الجمهوري" و "حركة العدالة والحرية" التي أسسها قبل نحو عام "محمد السعيد" المرشح للانتخابات الرئاسية الجزائرية التي جرت في نيسان /إبريل 2009. ليرتفع بذلك عدد الأحزاب المعتمدة في الجزائر إلى 58 حزبا، لكن عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان لا يتعدى 11 حزبا.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

أقرت اللجنة الوطنية الجزائرية المكلفة بإعداد مشروع قانون لترقية المشاركة السياسية للمرأة، مادة تفرض على الأحزاب السياسية ترشيح 30% من النساء في القوائم الانتخابية في انتخابات المجالس البلدية والولائية والتشريعية. ويتضمن المشروع ايضاً دفع منحة مالية تشجيعية للأحزاب السياسية التي تلتزم بنظام الحصص.

يشار الى اللجنة قد تشكلت تطبيقا للتعديل الدستوري الجزئي الأخير الذي أجري في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 والذي نص على ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الهيئات الرسمية المنتخبة.

الفصل الثاني: البحرين- الحراك الانتخابي المبكر للانتخابات النيابية 2010

أولاً: الاحزاب والانتخابات

بدأ التحضير والاستعداد المبكر من قبل النواب والكتل النيابية والسياسيين وحتى الاقتصاديين والاجتماعيين، للتحضير للانتخابات النيابية 2010، اذ تعتزم مجموعة من تجار البحرين بعد

تشجيع من الحكومة إلى تشكيل جمعية سياسية لدعمهم في الحصول على مقاعد برلمانية خلال الانتخابات بهدف وصول مرشحين ليبراليين مستقلين ذوي توجهات اقتصادية لقبة البرلمان.

ثانياً: المرأة والانتخابات

لم تبادر اي من العضوات في الجمعيات النسائية الإسلامية في البحرين ولا نساء الجمعيات السياسية الدينية في الاعلان عن النية للترشح للانتخابات النيابية 2010، كما قررت عدد من النساء المترشحات المستقلات في انتخابات المجالس البلدية والنيابية 2006 عدم إعادة ترشحهن معبرات عن إحباطهن من نتائج انتخابات 2006، وترى المرشحة المستقلة البحرينية حظوظها ضعيفة في امكانية نيل ثقة نحو 150.897 ناخبة في 40 دائرة انتخابية في المحافظات الخمس للبحرين.

الفصل الثالث: مصر- الانتخابات الرئاسية وبدء انتخابات وحدات الحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم"

أولاً: الانتخابات الرئاسية 2011

نشط الحراك الشعبي مبكراً استعداداً للاستحقاق الرئاسي في مصر في 2011 في كلا الجانبين، الأول مساند ومبايع لنجل الرئيس المصري من خلال حملة جديدة بدءها ناشطون على موقع التعارف الاجتماعي "فيس بوك" أطلقتها مجموعة بريدية تحمل اسم "محبي ومؤيدي وعشاق جمال مبارك"، في حين يكشف الجانب الاخر عن نشاط قوى المعارضة المصرية والمتمثل بتقديم عدد من الدعاوى القضائية امام محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا للطعن بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يضع شروطا على ترشح المستقلين للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وعلى الصعيد ذاته، نظمت حركة كفاية و 5 أحزاب معارضة هي:(الوفد، التجمع، الجبهة، الناصرى، الغد)

حملة باسم (صوتى مطلبي)، هدفها منع التزوير أو التقليل من نسبته فى أي انتخابات مقبلة كما وتم طرح منظومة انتخابية جديدة على قيادات الأحزاب في محافظة "الإسماعيلية"، تعتمد على وضع جداول جديدة بواسطة الرقم القومي، ورفض فكرة تنقية الجداول. وعقد اطراف الحملة اجتماعاً بحثوا خلاله إمكانية التوافق حول اختيار مرشح يمثل المعارضة فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

يذكر أنه تم تعديل المادة 76 من الدستور في إطار عدد من التعديلات الدستورية يرى الكثيرون أنها فرضت قيودا على الترشح للانتخابات الرئاسية، إذ سمحت التعديلات لأحزاب المعارضة التي مضى على تأسيسها خمس سنوات ولها تمثيل برلماني بتقديم مرشح يكون قد مر على عضويته بالهيئة العليا مدة لا تقل عن عام، فيما فرضت قيودا اكبر على المستقلين بإلزامهم بالحصول على تزكية من 250 عضوا من أعضاء مجلسي البرلمان "الشعب والشورى" والمجالس المحلية كشرط للترشح، وهو ما اعتبرته المعارضة شرطا "تعجيزيا" نتيجة سيطرة الحزب الحاكم على أغلبية البرلمان والمجالس المحلية.

ثانياً: انتخابات الحزب الوطني الديمقراطي

بدأت الاحد 26 تموز/يوليو2009، المؤتمرات الانتخابية لـ 6.662 وحدة للحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم " بجميع المحافظات المصرية وتستمر حتى منتصف آب/ أغسطس 2009. وقد تم تخصيص مقعدين للشباب ومقعدين للمرأة فى كل وحدة حزبية بما يعنى انه سيكون هناك 14.000 قيادة حزبية نسائية و14.000 قيادة حزبية من الشباب فى كل الوحدات الحزبية. ويتراوح حجم المشاركة فى الانتخابات ما بين 700.000 الى 900.000 ناخب لانتخاب 200.000 قيادة من بين المتقدمين.

وتعتبر محافظات:(الإسكندرية وبورسعيد والجيزة والسويس وقنا والبحر الأحمر وأسيوط وشمال وجنوب سيناء) من المحافظات التي شهدت اكبر معدلات الترشح.

ثالثاً: الدعوة لقانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية

طالبت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"، الدكتور مفيد شهاب – وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية ، بصفته رئيس اللجنة الوزارية المختصة بإعداد تقرير الحكومة المقرر تقديمه إلى "آلية المراجعة الدورية لمجلس حقوق الإنسان"، التابع للأمم المتحدة فى أيلول/سبتمبر 2009، ويناقشه المجلس فى شباط/فبراير 2010 خلال جلسة تقييم وضعية الحقوق والحريات فى مصر، بضرورة سن قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية بدلاً من القانون الحالي رقم 73 لسنة 1956 والمعدل بالقانون رقم 173 لسنة 2005، نظرًا لتغير الظروف التى صدر فيها، وأيضاً لكثرة العيوب والثقوب التى تعتريه، وتعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية فيما يخص الجرائم الانتخابية، بما يتيح إمكانية إقامة الدعوى المباشرة ضد الموظفين العموميين الذين يرتكبون جرائم أثناء سير العملية الانتخابية أو المتعلقة بها

للتأثير على نزاهة الانتخابات، والنص على عدم إسقاط الدعوى الجنائية والمدنية بالتقادم فيما يخص هذه الجرائم.

رابعاً: ارتفاع اعداد المسجلين في كشوف الناخبين

تم الكشف خلال ورشة العمل التي نظمها "المجلس القومي لحقوق الانسان" في مصر بالتعاون مع المؤسسة المصرية للتدريب حول ضمانات العملية الانتخابية الخميس 2 تموز/يوليو 2009، ان عدد المسجلين في كشوف الناخبين ارتفع إلى 39.281.42 ناخبا حيث تم اضافة 288.000 ناخب جديد في 2009.

خامساً: ظاهرة العنف الانتخابي

حذر عدد من الخبراء وأساتذة القانون وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في مصر من مغبة تنامي ظاهرة "العنف الانتخابي" في الانتخابات التشريعية المقبلة مثلما حدث مع سابقتها وذلك في ختام الندوة التي عقدتها "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" بالتعاون مع الشبكة الدولية للتحرك ضد الأسلحة الصغيرة تحت عنوان "العنف الانتخابي- الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة" بداية تموز، مطالبين باتخاذ الإجراءات التالية:-

- وضع ضوابط لمنع إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة من قبل قوات الشرطة والأمن وأنصار المرشحين أيضا.
- قيام الحكومة المصرية بتبني الآليات الدولية لمواجهة انتشار تلك الأسلحة.
- ضمان حياد الجهاز الإداري في الانتخابات.
- الحد من الإنفاق الانتخابي.
- الأخذ بنظام الانتخاب عبر القوائم.
- دعم أجهزة الرقابة والمحاسبة في النظام السياسي.
- تعزيز ودعم فكرة المشاركة السياسية لدى القطاعات المختلفة من المواطنين.

سادساً: المرأة والانتخابات

دعت الدكتورة "فرخندة حسن"، الأمين العام للمجلس القومي للمرأة في مصر، السيدات اللواتي يرغبن فى خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، أن يترشحن في دوائر الرجال، وألا يقتصر الأمر على الدوائر المخصصة لهن والتي تم استحداثها في 14حزيران /يونيو 2009 عبر التعديل القانوني، والذي خصص للمرأة 64 مقعدا برلمانيا عُرف بقانون "الكوتا النسائية" حيث

استحدث البرلمان 32 دائرة انتخابية تنافس فيها النساء فقط، وترك لهن حرية الترشح في باقي الدوائر البالغ عددها 222. وسيطبق هذا التعديل ابتداء من الانتخابات التي ستجري عام 2010.

يشار إلى أن هذا التعديل القانوني جاء بهدف التجربة ولن يستمر إلا لفصلين تشريعيين لأن الأصل هو المنافسة المفتوحة.

الفصل الرابع: العراق ـ انتخابات مجلس النواب العراقي القادمة 2010 وانتخابات رئاسة وإقليم كردستان

*** انتخابات مجلس النواب العراقي**

أولاً: الفصل التشريعي

اختتم مجلس النواب العراقي فصله التشريعي قبل الاخير الاثنين 27 تموز/يوليو 2009، وبدء العطلة التشريعية للمجلس على ان تكون بداية الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الرابعة الثلاثاء 8 ايلول/سبتمبر 2009.

ثانياً: موعد الانتخابات و قانون الانتخابات

قرر مجلس النواب العراقي في جلسته الخميس 23 تموز/يوليو 2009، باغلبية كبيرة، ان تكون انتخابات مجلس النواب القادم في 16 كانون ثاني/يناير 2010 وان تعتمد المفوضية شروط الناخب الواردة في القانون رقم 16 لسنة 2005 الذي جرى بموجبه انتخاب مجلس النواب الحالي، كما جاء في القرار على ان يقوم المجلس باجراء تعديل القانون القديم في مدة اقصاها 15 من تشرين الاول/اكتوبر 2009 .

ولم تفلح اللجنة النيابية المكلفة بإعداد صيغة قانون الانتخابات النيابية في تقديم تقريرها النهائي بشأن القانون نتيجة الخلافات السياسية إزاء ثلاث قضايا رئيسة هي: الانتخابات في كركوك، وشكل وطبيعة النظام الانتخابي المقبل، فضلا عن الموقف من (كوتا) النساء و الاقليات.

ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية

أعربت "الصحوات" ، وهي تنظيمات سياسية مسلحة، عن رغبتها الدخول في تحالف مع رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي"، غير أنها اشترطت ألا ينضم إلى التكتل أي "قوى طائفية" وذلك استعداداً للانتخابات النيابية المقبلة. وكانت قائمة دولة القانون، التي تزعمها

"المالكي"، قد حققت نجاحا ساحقا في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في الـ 31 كانون ثاني/ يناير 2009، مما أعطى قوة ودفعا لحزب رئيس الوزراء وأعطى مؤشرا على نجاح مماثل في الانتخابات البرلمانية.

رابعاً: تدخل قوى اقليمية

حذر رئيس الحكومة العراقية "نوري المالكي" الأحزاب والقوى السياسية في العراق من مخاطر وتداعيات الاستعانة بأموال من خارج العراق استعدادا لخوض الانتخابات النيابية مشيراً الى أن الخطر الأكبر على العملية السياسية اليوم هو الفساد السياسي.

كما وكشفت مصادر برلمانية عراقية مطلعة عن وجود منظومة متكاملة مدعومة من عدد من الدول الاقليمية باتجاه تغيير نتائج الانتخابات النيابية المقبلة من خلال تخصيص اموال ضخمة تصل الى اكثرمن 20 مليار دولار.

*** انتخابات رئاسة و برلمان اقليم كردستان– العراق**

أولاً: المرشحون والكيانات السياسية

تنافس في انتخابات رئاسة اقليم كردستان خمسة مرشحين وهم :(رئيس الاقليم مسعود البارزاني ،هلو ابراهيم احمد، كمال ميراودلي، سفين شيخ محمد، حسين كرمياني).

اما عدد المترشحين في الانتخابات البرلمانية فقد بلغ 507 مترشحاً، شكلوا 20 كيانا سياسيا و5 ائتلافات تتنافس على 111 مقعداً في البرلمان موزعة بواقع 100 مقعد عام و5 مقاعد للكلدان والسريان والاشوريين و5 مقاعد للتركمان ومقعد واحد للأرمن. يشار الى انه تم زيادة عدد أعضاء برلمان كردستان من 105 أعضاء الى 111 عضواً في البرلمان الجديد.

ثانياً: تسجيل الناخبين

يبلغ عدد الذين يحق لهم التصويت 2.524.889 ناخب في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الكردية بينهم 116.000 من قوات الداخلية والبيشمركة.

ثالثاً: التصويت الخاص

بلغت نسبة المشاركة في عملية التصويت الخاص التي جرت يوم 23 تموز 2009 لانتخاب برلمان ورئيس اقليم كوردستان العراق ما يقارب 85% داخل وخارج الاقليم لمواطني الاقليم

المشمولين بحق التصويت، وهذه النسبة تشمل محافظات الاقليم مضافا اليها محافظات بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة ونينوى والانبار .

واوضح السيد سردار عبد الكريم عضو مجلس المفوضين بأن عملية التصويت الخاص شملت اكثر من 119 الف من العسكريين العاملين داخل الاقليم ممن حصلت المفوضية على بياناتهم واعدت لهم سجل ناخبين خاص وحذفت اسماءهم من سجل الناخبين العام فيما شملت اكثر من 11 ألف ناخب خارج الاقليم من المكلفين بواجبات رسمية كما شملت الراقدين في المستشفيات والموظفين والاطباء المتواجدين في تلك المستشفيات والسجناء المحكومين بأقل من خمس سنوات .

يذكر ان المفوضية افتتحت 136 مركز اقتراع للتصويت الخاص 120 منها في محافظات الاقليم و 16 مركزا في بغداد ونينوى.

رابعاً: الحملات الانتخابية

توقفت الدعاية الانتخابية للكيانات والمرشحين المشاركين في انتخابات اقليم كردستان، وبدات فترة "الصمت الاعلامي" في تمام الساعة الثامنة من صباح الخميس 23 تموز/يوليو 2009 وهي تشمل النشر والاعلانات بالوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة في الاذاعات والقنوات التلفازية والصحف والتجمعات الانتخابية والنشر الاضافي للملصقات والدعاية الانتخابية ومنع ادخال الشعارات الانتخابية للكيانات السياسية الى مراكز الاقتراع عبر ارتداء الاشارات والرموز والصور لهذه الكيانات والمرشحين باي شكل او وسيلة كانت وذلك استناداً الى نظام الحملات الانتخابية رقم 4 لسنة 2009.

خامساً: الحملات الاعلامية

بدأت الاحد 5 تموز/يوليو 2009 الحملة الاعلامية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات الخاصة بانتخابات برلمان ورئاسة اقليم كردستان العراق. حيث شملت الحملة اعلانات ومشاهد تمثيلية بالنسبة لوسائل الاعلام المرئية ومسامع اذاعية بالنسبة لوسائل الاعلام السمعية، اضافة الى الاعلانات في الصحف العربية والكردية.

سادساً: المراكز الانتخابية

تم افتتاح 1.180 مركزا انتخابيا في محافظات اقليم كوردستان الثلاث:(دهوك ، السليمانية، أربيل) بواقع 5.300 محطة انتخابية موزعة على عموم كوردستان و16 مركزاً في مناطق خارج الاقليم (بغداد والموصل والرمادي).

سابعاً: المراقبة المحلية والدولية

شارك في مراقبة الانتخابات الكردية جهات محلية وعربية ودولية، اذ بلغ عدد المراقبين المحليين 2.636 مراقباً محلياً، في حين شاركت جهات عربية ودولية في المراقبة ممثلة بـ(جامعة الدول العربية بوفد يضم 12 عضوا و115 مراقباً معظمهم بدرجة وزير سابق في الحكومات العربية والاتحاد الأوروبي وممثلين للامم المتحدة والشبكة العربية لمراقبة الانتخابات وعدد من المنظمات غير الحكومية).

ثامناً: خروقات انتخابية

رُفعت عدداً من الشكاوى إلى مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لإتخاذ الإجراءات القانونية ضد الكيانات السياسية المخالفة التي خالفت انظمة المفوضية، وصدرت عقوبات مالية بحق أكثر من 20 كياناً سياسياً وائتلافا مشاركا في العملية الانتخابية في اقليم كردستان، وقد قامت لجنة خاصة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة بمشاركة فريق دولي.

تاسعاً: النتائج

اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 29 تموز/يوليو عن النتائج الاولية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقليم كوردستان، حيث نسبة المشاركة في المحافظات الكردية الثلاث اضافة الى بغداد 78.5 %. وتوزعت النسبة بواقع 79 % في محافظة أربيل، و74.5 % في السليمانية، و85.93 % في دهوك، فيما كان الاقبال هو الاضعف في بغداد مسجلا نسبة 15 %.

كما واعلنت المفوضية عن في شق الانتخابات الرئاسية عن فوز "مسعود البارزاني" برئاسة اقليم كردستان بحصوله على نسبة 69.57 % ما يؤهله لأن يكون رئيساً لدورة اخرى تستمر لأربع سنوات فيما حصل أقرب منافسيه الدكتور "كمال ميراودلي" على 25.32 % في حين كانت نسبة المرشح الثالث "هلو ابراهيم احمد" من الاصوات 3.49 % لافتة الى ان المرشح "سفين شيخ احمد" حصل على 1.4 % فيما حصل حسين كرمياني على 0.59 %.

فيما يتعلق بنتائج الانتخابات البرلمانية، فكانت النتائج بالنسب المئوية من اصوات الناخبين كالتالي:-

- القائمة الكردستانية التي رأسها نائب رئيس الوزراء في الحكومة المركزية الدكتور "برهم احمد صالح" 57.34 % .
- قائمة التغيير التي يرأسها "نوشيروان مصطفى" المنشق عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني 23.75 % .
- قائمة الخدمات والاصلاح 12.8%.
- الحركة الاسلامية في كردستان 1.45 % .
- الحركة الديمقراطية التركمانية 0.99 % .
- قائمة العدالة الاجتماعية والحرية 0.82 % .
- قائمة المجلس الشعبي الكلداني 0.58 % .
- قائمة الاصلاح التركمانية 0.38 % .
- قائمة الرافدين 0.30 %.
- المنافس على مقعد الارمن في البرلمان "ارام شاهين داود باكويان" 0.22 % .
- قائمة اربيل التركمانية 0.21 % .
- حزب كادحي وعمال كردستان 0.18 % .
- المنافس الاخر على مقعد الارمن وارتكيس مورسيس سركيسيان 0.15 %.
- حزب المحافظين 0.13 % .
- حركة الاصلاح التركمانية 0.11 %.
- قائمتي الشباب والمستقلين والاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني 0.10 % .
- القائمة الكلدانية 0.9 %.

*** الاستفتاء على دستور اقليم كردستان**

قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تأجيل التصويت على دستور اقليم كردستان ليكون يوم الاستفتاء العام عليه في 11 آب/اغسطس 2009 ويوم الاستفتاء الخاص في 9 آب/اغسطس 2009. وقامت المفوضية بوضع الجدول الزمني العملياتي للاستفتاء وصاغت مشروع نظام الاستفتاء على دستور الاقليم، كما وصادق برلمان كوردستان- العراق على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون إقرار دستور إقليم كوردستان- العراق رقم 16 لسنة 2008. كما سبق وان صادق برلمان اقليم كردستان في 24 حزيران/يونيو الماضي بالأغلبية

المطلقة على الدستور الذي اعتبر كركوك محافظة كردية، واعتبر مناطق ذات أغلبية كردية جزأً من الإقليم.

*** قضية كركوك**

جرت خلال شهر تموز/يوليو جملة من المستجدات المتعلقة بقضية محافظة " كركوك" العراقية والتي تشكل نقطة خلاف جوهرية في أية انتخابات عراقية ، وتلخصت هذه المستجدات في التالي :-

- أعلنت القوى العربية في محافظة كركوك العراقية عن تأسيس "المجلس السياسي العربي" كأول مرجعية موحدة للمرة الأولى منذ العام 2003 تضم ممثلين عن الاتجاهات كافة. الهدف من تأسيس "المجلس" تكوين مرجعية سياسية لتعزيز الحوار والتفاهم وترسيخ اواصر الوحدة الوطنية ونشر مفاهيم التسامح وتبني لغة الحوار والتعايش السلمي بين جميع مكونات كركوك العرقية والدينية.

- طالب عدد من النواب التركمان والعرب باصدار قانون خاص بانتخابات مجلس محافظة كركوك يرتكز على دوائر متعددة وفق نسب متساوية في المقاعد للمكونات الرئيسية في المحافظة.

يشار الى ان الاكراد يطالبون بالحاق كركوك الغنية بالنفط باقليم كردستان في حين يعارض العرب والتركمان ذلك. ويبلغ عدد سكان المدينة التي تضم خليطا من (العرب والتركمان والاكراد واقلية مسيحية) حوالي مليون نسمة. ويذكر ان انتخابات مجالس المحافظات اجريت اواخر كانون الثاني/يناير المنصرم في 14 من اصل 18 محافظة باستثناء كركوك والمحافظات الكردية الثلاث اربيل ودهوك والسليمانية.

- الغت الحكومة العراقية اعمال لجنة المادة 23، الخاصة بتوزيع السلطات في محافظة كركوك بنسبة 32% على القوميات الثلاث الكرد والعرب والتركمان، وذلك بسبب عدم ثقتها بهذا التوزيع.

الفصل الخامس: الأردن ـ مشروع اللامركزية وقانون جديد للانتخاب

أولاً: قانون الانتخاب الجديد

أعلن وزير التنمية السياسية الاردني "موسى المعايطة" أن اي قانون انتخاب جديد لمجلس النواب لن يخرج قبل 2011، وهو موعد الانتخابات النيابية المقبلة. واشار الى أن الحكومة تراقب "الحوارات الوطنية" التي تجريها مؤسسات المجتمع المدني وينظمها "المركز الوطني لحقوق الإنسان" والتي تشارك فيها الوزارة أيضاً، مشيرا إلى أن أي أفكار تراعي الحلول الوسط وتتوافق مع الرأي العام سيتم الأخذ بها، كي يكون التغيير إيجابيا.

ثانياً: مشروع اللامركزية

فرغت اللجنة الوزارية المكلفة بمشروع اللامركزية في الأردن من دراسة الصيغة النهائية لشكل وتركيبة المجلس المحلي و(الاستشاري) وشروط العضوية والاختصاصات، اما فيما يتعلق بادارة المجلس فلم تحسم بشكلها النهائي.

ورسمت الصيغة ملامح المجلس التنفيذي وصنفت الدور الجديد للمحافظ كرئيس للسلطة التنفيذية في ظل "مشروع اللامركزية" الذي ما يزال قيد الدراسة، لكنها أحالت مسودة مشروع قانون المجالس المحلية في المحافظات إلى اللجنة القانونية.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

شقت "الكوتا" النسائية" في البرلمان الأردني، صفوف مائدة مستديرة عقدت في عمان منتصف تموز/يوليو 2009، لمناقشة إصلاح الإطار القانوني للعملية الانتخابية في المملكة الاردنية.

وكان لافتا أن المشاركين من الذكور في المائدة، التي نظمها "المركز الوطني لحقوق الإنسان"، عارضوا "الكوتا" باعتبارها مخالفة للدستور، بينما أيدت المشاركات استمرار تطبيق الكوتا لتأكيد قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار.

الفصل السادس: الكويت ـ المجلس البلدي وقانون الدوائر الانتخابية

أولاً: رئاسة المجلس البلدي

اعتمد مجلس الوزراء الكويتي في 6 تموز/يوليو 2009 مشروع مرسوم تعيين: (أحمد المعوشرجي وأشواق المضف وجسار الجسار وجنان بوشهري ومنى بورسلي وموسى

الصراف) أعضاء في المجلس البلدي الذي يتكون من 16 عضوا تم انتخاب 10 منهم خلال الانتخابات التي جرت في الـ25 حزيران/يونيو المنصرم بينما تعين الحكومة الآخرين.

وفيما يتعلق برئاسة المجلس البلدي الكويتي فقد فاز العضو "زيد عايش العازمي" بعد حصوله على 9 أصوات خلال منافسته مع العضو المعين "موسى الصراف" الذي حصل على 7 أصوات، كما فاز العضو "شايع الشايع" بمنصب نائب الرئيس بـ 9 أصوات مقابل 7 أصوات لمنافسه "أحمد المعوشرجي".

ثانياً: الدوائر الانتخابية

أقرت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي، قانون الدائرة الانتخابية الواحدة وأحالته الى لجنة الداخلية والدفاع.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

أشارت مصادر قضائية كويتية إلى أن مجريات الطعون الانتخابية للانتخابات النيابية التي جرت في أيار/مايو الماضي والتي تنظرها المحكمة الدستورية، تدل على احتمال تغير بعض الوجوه النيابية الحالية، وخصوصا بالنسبة للتشكيلة النسائية التي تبدو الأقرب إلى خسارة أحد مقاعدها إذ أظهرت النتائج النهائية لجمع أصوات الدائرة الثانية فوز المرشح "حمد المطر" وخروج النائبة "سلوى الجسار".

وعلى صعيد متصل، كان من بين الاعضاء الستة المعيين في المجلس البلدي، من قبل مجلس الوزراء الكويتي ، ثلاث سيدات وهن (أشواق المضف وجنان بوشهري ومنى بورسلي). وبذلك تشهد قاعة "جابر الأحمد" بالكويت والمخصصة لجلسات المجلس ولأول مرة في تاريخ المجلس البلدي حضور ثلاث عضوات، بعد أن شهد المجلس السابق (2005) حضور عضوتين جاءتا بالتعيين.

الفصل السابع ـ لبنان ـ تشكيلة الحكومة الجديدة والانتخابات البلدية

أولاً: تشكيلة الحكومة

توصل كلاً من رئيس الحكومة اللبنانية المكلف سعد الحريري والمعارضة إلى اتفاق على صيغة الحكومة الجديدة. وستتكون الحكومة من ثلاثين وزيرا تحصل الموالاة فيها على 15، في حين تحصل المعارضة على 10، وسيكون لرئيس الجمهورية 5 وزراء.

وستتوزع حصة المعارضة من الحقائب الوزارية بحصول الجنرال ميشال عون على 5 وزراء وحركة أمل على 3 وحزب الله على وزيرين. وبحصول المعارضة على 10 وزراء، وبذلك لم تحصل على 11 وزيرا، وهو ما يعرف بـ" الثلث الضامن" أو "الثلث المعطل". أما الموالاة والتي ستحصل على 15 وزيرا، كذلك لم تحصل على الأغلبية المطلقة وهي 16 وزيرا.

ثانياً: الطعون في الانتخابات النيابية

انتهت منتصف ليل الاربعاء 8 تموز/يوليو 2009، مهلة تقديم الطعون امام المجلس الدستوري اللبناني حيث بلغت 19 طعناً في الانتخابات النيابية التي جرت في الـ7 حزيران/يونيو 2009. وأُصولاً، بعد انتهاء مهلة تقديم الطعون، يعيّن رئيس المجلس "عصام سليمان" مقررين يضعون تقاريرهم في صدد الطعون في مهلة محددة بثلاثة اشهر. وعند إنجاز هذه التقارير ترفع الى الهيئة العامة للمجلس لتصدر قرارها النهائي بالطعن في مهلة شهر.

ثالثاً: الانتخابات البلدية وقانون البلديات

تستعد مدنٌ وبلدات لبنانية للإنتخابات البلديّة 2010، اذ قامت جهات سياسيّة عدّة بإجراء قراءة لنتائج الإنتخابات النيابيّة إنطلاقاً من كونها مؤشّراً لنتائج الإنتخابات البلديّة. يذكر إن مدة ولاية المجلس البلدي ست سنوات وقد جرت أخر إنتخابات بلدية في العام 2004 ، وبذلك فالإنتخابات البلدية المقبلة ستكون في العام 2010. وفيما يخصّ موعد إجراء الإنتخابات فإن الهيئات الإنتخابية البلدية تُدعى بقرار من وزير الداخلية والبلديات خلال الشهرين السابقين لنهاية ولاية المجالس البلدية، ويسري عليها القانونين البلدي و النيابي .

وفي ذات الشان، ذكر وزير الداخلية والبلديات اللبناني "زياد بارود" خلال حفل افتتاح القصر البلدي انه لابد من تعديلات عدة وورشة تشريعية تتناول قانون البلديات تسبق الانتخابات البلدية.

رابعاً: مخالفات لقانون الانتخاب

أصدرت محكمة المطبوعات اللبنانية برئاسة القاضي "روكز رزق" حكما قضى بتغريم صحيفة "السفير" اللبنانية ومديرها المسؤول "غاصب مختار" مبلغ 50 مليون ليرة لبنانية، بعدما اعتبرت حيثيات الحكم وبالاستناد إلى الشكوى المقدمة من الهيئة المشرفة على الانتخابات أن الصحيفة "خالفت قانون الانتخاب لجهة نشر أرقام واستطلاعات تستند إلى إحصاءات شركة

(الدولية) خلال مهلة العشرة أيام التي سبقت موعد الانتخابات النيابية". يذكر أن الحكم قابل للنقض أمام محكمة التمييز الناظرة في جرائم المطبوعات.

الفصل الثامن: موريتانيا ـ الانتخابات الرئاسية 2009

أولاً: مرسوم دعوة الناخبين

صادقت حكومة الوحدة الوطنية الموريتانية التي تشكلت إثر اتفاق المصالحة الوطنية الذي وقع حزيران/يونيو 2009 بين الفرقاء الموريتانيين بعد أزمة سياسية عميقة، على مرسوم دعوة الناخبين للتصويت في الانتخابات الرئاسية خلال الـ18تموز/يوليو2009.

ثانياً: تسجيل الناخبين

أعلنت وزارة الداخلية الموريتانية الاربعاء 15 تموز/يوليو2009 أن القائمة الإنتخابية التي تم تحديثها بعد مراجعة إستثنائية جرت من 25 حزيران/يونيو حتى 5 تموز/يوليو 2009 تضم 1.239.892 ناخب مسجلا يصوتون في 2.514 مكتبا موزعة على كافة الولايات الموريتانية. وبلغ عدد المسجلين في الخارج 24.778 ناخبا سيدلون بأصواتهم في 63 مكتبا موزعة على 19 دائرة انتخابية في العالم العربي وإفريقيا وآسيا. وقد تم وضع اللائحة الإنتخابية الكاملة على المواقع الالكترونية على شبكة الانترنيت.

وتعتبر "نواكشوط " أهم مركز إنتخابي حيث يبلغ عدد المسجلين 295.802 . بينما تمثل ولاية "ترارزة" ثاني وعاء إنتخابي بـ 152.243 ناخب مسجل، وحلت ولاية "العصابة" في المركز الثالث 113.000 ناخب، تليها ولاية "البراكنة" وجاءت في المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي ولايتي الحوضين واحتلت ولاية "إنشيري"، التي ينحدر منها الجنرال عزيز، المرتبة 13 والأخيرة بـ 10.000 ناخب.

ثالثاً: اللجنة العليا للانتخابات

صادق مجلس الوزراء الموريتاني في الاول من تموز/يوليو2009، على التشكيلة الجديدة للجنة العليا المستقلة للانتخابات. حيث تكونت اللجنة المقسمة بين اطراف الازمة بينما ينتمي رئيسه ونائباه الى المجتمع المدني من 15 عضوا. ومن مهام اللجنة الاشراف على الانتخابات ونشر اللائحة الانتخابية بعد تدقيقها وتوعية الناخبين عن طريق استخدام وسائل الإعلام

والوسائط الالكترونية وشرح وتوضيح طرق التصويت وتبسيطها والتشاور مع المترشحين حول أفضل السبل لتنظيم حملة انتخابية واجراء الاقتراع في ظروف جيدة وشفافة.

رابعاً: الحملات الانتخابية

أعلنت وزارة الداخلية واللامركزية الموريتانية أن الحملة الانتخابية انطلقت الخميس 2 تموز/يوليو 2009 وجاب المرشحون ولايات البلاد الـ13 طيلة أسبوعين، واختتمت في الـ16تموز/يوليو 2009 لتعبئة الناخبين للتصويت لهم في الانتخابات التي ستفرز الرئيس العاشر لموريتانيا منذ استقلالها.

وتداخلت الخطوط العريضة للمرشحين وان اختلفت احيانا في بعض التفاصيل. حيث ناد بعض المرشحين على ضرورة التشبث بالديمقراطية والتطلع الى الحرية والاهتمام بالصحة والتشغيل والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وإصلاح الإدارة ومحاربة العقليات البائدة.

خامساً: مدونة سلوك للمرشحين

وضعت "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات" مدونة سلوك للمرشحين بالتعاون مع خبراء وطنيين ودوليين تتضمن سلسلة من القواعد التالية:-

- ضرورة الالتزام باحترام حقوق وحريات جميع المواطنين والفاعلين السياسيين.
- اللجوء للحوار والوسائل السلمية والشرعية في تسوية النزاعات.
- نبذ التخويف والنهب والفوضى ومنع المناصرين من اي تصرف او سلوك يهدد الامن والكرامة او يلحق الاذى بالاشخاص بمن فيهم المترشحون الآخرون.
- حماية الصحفيين وجميع المراقبين
- الامتناع عن كل ما من شأنه ان يشجع على الكراهية والحقد.
- اجتناب اللجوء الى العنف والتزوير الانتخابي وشراء الذمم.

سادساً: بطاقة الناخب

ذكرت وزارة "الداخلية واللامركزية الموريتانية" ان بطاقات الناخب وزعت بعد وصولها من لندن وقد خضعت لفحص دقيق بحضور كل الأطراف المعنية وأمام اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وممثلي المرشحين.

سابعاً: المرشحون

زكى المجلس الدستوري الموريتاني ملفات 10 مرشحين لانتخابات الرئاسة الموريتانية، غير ان المرشح "اسغير ولد امبارك" اعلن انسحابه خلال الحملات الانتخابية وتقديم دعمه الكامل للمرشح "محمد ولد عبد العزيز". لذلك انحسرت المنافسة بين 9 مرشحين بينهم 3 مستقلين وهم: محمد ولد عبد العزيز (الأغلبية)، كان حاميدو بابا (مستقل)، صار إبراهيما مختار (حزب حركة التجديد)، أحمد ولد داداه (حزب التكتل)، محمد جميل ولد منصور (حزب التيار الإسلامي)، حمادي ولد أميمو (مستقل)، أعل ولد محمد فال (مستقل)، مسعود ولد بلخير (أحزاب الجبهة)، صالح ولد حننا (حزب حاتم).

وكان المجلس الدستوري قد رفض الطعن الوحيد الذي تقدم به المرشح "كان حاميدو بابا" ضد المرشح "أعل ولد فال" بحجة أنه لا يزال عقيدا في الجيش.

ثامناً: الميزانية المالية للانتخابات

صادقت مجلس الوزراء الموريتاني على ميزانية الانتخابات التي بلغت (3) مليارات أوقية(العملة المحلية).

تاسعاً: المراقبة الدولية

عقد المراقبون الدوليون في موريتانيا في 20 تموز/يوليو 2009 مؤتمرا صحفيا اعلنوا خلاله سلامة العملية الانتخابية من أية خروقات وأكدوا في بيان لهم على:(سلامة سير عمل مكاتب الاقتراع، التمكن المحكم لرؤساء واعضاء المكابت من الاجراءات الانتخابية، الحضور الفعلي لممثلي المرشحين، شفافية ودقة عمليات الفرز).وأوصى المراقبون بضرورة مواصلة تدريب رؤساء المكاتب و تحديث اللائحة الانتخابية بشكل مستمر.

ووقع على البيان ممثل عن الاتحاد الافريقي وممثل عن الجامعة العربية وممثل عن دول الساحل والصحراء وممثل عن الاتحاد المغربي العربي وممثل عن منظمة المؤتمر الاسلامي. وشاركت منظمة الفرانكفونية العالمية بـ50 مراقبا برئاسة رئيس "بوروندي" الأسبق "بيير بويويا".

يشار الى ان الاتحاد الأوروبي قرر عدم إرسال مراقبين دوليين، كما فعل في انتخابات الرئاسة الموريتانية في 2006 –2007 ، واكتفى هذه المرة بتقديم تكاليف المراقبة دون المشاركة فيها بحجة عدم وجود الوقت الكافي لارسال مراقبين عنه لملاحظة سير عملية الإنتخاب فى موريتانيا.

عاشراً: النتائج النهائية

أعلنت وزارة الداخلية واللامركزية الموريتانية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، أن نسبة المشاركة بلغت 61.43%، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:-

1. محمد ولد عبد العزيز ــ عدد الأصوات 409.100 أي ما يمثل نسبة 52.58% .
2. كان حاميدو بابا- عدد الأصوات 11.568 أي ما يمثل نسبة 1.49%.
3. ابراهيما مختار صار ــ عدد الأصوات 35.709 أي ما يمثل نسبة 4.59%.
4. احمد ولد داداه – عدد الأصوات 106.263 أي ما يمثل نسبة 13.66%.
5. محمد جميل ولد ابراهيم ولد منصور ــ عدد الأصوات 37.059 أي مايمثل نسبة 4.76%.
6. اعل ولد محمد فال ــ عدد الأصوات 29.681 أي مايمثل نسبة 3.81%.
7. مسعود ولد بلخير ــ عدد الأصوات 126.782 اي مايمثل نسبة 16.29%.
8. حمادي عبد الله اميمو ــ عدد الأصوات 9.936 أي مايمثل 1.28% .
9. صالح ولد محمدو حنن ــ عدد الأصوات 10.219 أي مايمثل 1.31% .
10. اسغير ولد امبارك ــ عدد الأصوات 1.788 أي ما يمثل نسبة 0.23%.

الحادي عشر: الطعون الانتخابية

تقدم كل من (أحمد ولد داداه ومسعود ولد بلخير وأعل ولد محمد فال والمرشح المستقل حمادي ولد أميمو) إلى رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات "أحمد ولد الداي" بشكاوى يطعنون من خلالها في نتائج الانتخابات الرئاسية. وجاء في الشكاوي أن المرشح "محمد ولد عبد العزيز" قام بجعل مواد كيمياوية في أوراق الإقتراع مما أدى إلى تحول النتائج لصالحه، عندما قامت حملة ولد عبد العزيز بإقامة عقد مع شركة في بريطانية متخصصة في صناعة المواد الكيمياوية، كما اشاروا الى حدوث تزوير وتلاعب بنتائج الانتخابات.

وطالبوا بفتح تحقيق حول نتائج الإنتخابات كما طالبوا من وزارة الداخلية الموريتانية باعادة فرز الأصوات من جديد.

ومن جانبها اعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في موريتانيا عن نزاهة الانتخابات الرئاسية وقالت إن الخروقات التي سجلت فيها "لم ترق إلى درجة التأثير على النتائج".

وحسم المجلس الدستوري الموريتاني الامر في 23 تموز/يوليو 2009 بعد ان صادق على النتائج واعلن عن فوز الرئيس المنتخب "محمد ولد عبد العزيز" بمنصب رئيس الجمهورية

الإسلامية الموريتانية. وقرر رفض الطعون التي تقدم بها ثلاثة من المرشحين الخاسرين. هذا فيما تراجع المرشح "حمادي ولد أميمو" عن تشكيكه في الانتخابات الرئاسية وقدم تهنئته للرئيس الفائز.

الثاني عشر: تنصيب الرئيس الجديد

قال رئيس اللجنة الإعلامية للرئيس الموريتاني المنتخب "محمد ولد عبد العزيز"، إن حفل تنصيب الرئيس تقرر رسمياً في 5 آب/ اغسطس2009 في العاصمة نواكشوط مما يعني أن دخول ولد عبد العزيز القصر الرئاسي سيصادف مرور الذكرى الأولى للانقلاب العسكري، الذي أطاح بحكم الرئيس المدني سيدي ولد الشيخ عبد الله في السادس من أغسطس 2008.

الثالث عشر: المرأة والانتخابات

تمثل المرأة الموريتانية 53 % من الناخبين، وبالرغم من غياب المنافسة النسوية في سباق الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2009، إلا أن المرأة الموريتانية تبدو حاضرة بقوة في الحملات الانتخابية ويتجلى ذلك في إبراز حماسها واندفاعها للتعبير عن انتمائها السياسي ومساندتها لاحد المرشحين.

كما ولعبت المرأة الموريتانية داخل مكاتب الاقتراع دور ممثلة لعدد من المترشحين، وترأست نساء العديد من مكاتب الاقتراع في موريتانيا.

يشار الى أن سيدة واحدة سبق وان أقدمت على الترشح للانتخابات الرئاسية الموريتانية التي جرت عام 2003 وهي "عائشة بنت جدان"، وبالرغم من إحجام المرأة عن الترشح في انتخابات عامي 2007 و2009 ، إلا أنها ساهمت بشكل فعال في الحملات الانتخابية في موريتانيا، كما وان غالبية مكاتب الدعاية الانتخابية كانت مسيرة من قبل نساء كما باتت ظاهرة استغلال المرأة في الدعاية السياسية في موريتانيا لما تتمتع به من مكانة اجتماعية مرموقة فضلا عن كونها القوة الناخبة الأولى في موريتانيا.

الفصل التاسع: المغرب- تعديل يرجع للحكومة اغلبيتها

التعديل الحكومي

عين العاهل المغربي "محمد السادس" في 24 تموز/يوليو2009، "امحند العنصر" أمين حزب الحركة الشعبية (وسط) وزيرا للدولة، مما يعيد للحكومة اغلبيتها بعد أن فقدتها في مايو/أيار

المنصرم أثر انسحاب حزب الاصالة والمعاصرة من الإئتلاف الحكومي، وعين "محمد أوزين" من حزب الحركة الشعبية أيضاً، كاتبا للدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون خلفا لأحمد خريف.

وفقدت إمرأتان منصبيهما الوزاريين وهما "ثريا جبران" وزيرة الثقافة التي عوضها العاهل المغربي بالمفكر المغربي "بنسالم حميش" ووزيرة الشبيبة والرياضة "نوال المتوكل" البطلة الأولمبية السابقة التي عوضها "بمنصف بلخياط".

يذكر ان حزب الأصالة والمعاصرة قد أعلن في 29أيار/ مايو الماضي انسحابه من الأغلبية وانتقاله للمعارضة احتجاجا على ما أسماه "المواقف السلبية لعدد من أعضاء الجهاز التنفيذي تجاه برلمانيي الحزب وتسخير العمل الحكومي لخدمة مصالح حزبية معينة دون غيرها". واشار الحزب إنه سيبقى بأعضائه 46 في المعارضة ولن يصوت للحكومة.

الفصل العاشر: فلسطين: تأجيل جلسة الحوار الاخيرة لحركي "فتح وحماس" والمؤتمر السادس لـ"فتح"

أولاً: تأجيل جلسة الحوار الاخيرة

تأجل موعد الجلسة الأخيرة للحوار الوطني الفلسطيني بين حركتي: (فتح وحماس) التي كانت مقررة في 25 تموز/يوليو 2009 في " القاهرة " إلى 25 اب/أغسطس 2009 بغية منح المتحاورين فرصة اكبر للتشاور. وحددت حركة "حماس" سبعة مطالب من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الأراضي الفلسطينية في كانون ثاني/يناير 2010، من بينها إجراء الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الخارج في نفس يوم الانتخابات التشريعية.

يذكر أن المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها ويتألف من أكثر من 600 عضو. ولم يتم اختيار أعضاء جدد للمجلس منذ العام 1985.

ثانياً: المؤتمر السادس لحركة "فتح"

بدأت حملات انتخابية غير معلنة في حركة "فتح" الفلسطينية استعداداً للمؤتمر العام السادس للحركة، الذي سيعقد في 4 اب/اغسطس2009. وأخذت شخصيات قيادية في الحركة بتنظيم جولات ميدانية وزيارات تعقد خلالها محاضرات ولقاءات عامة مع ناشطي الحركة في

محاولة لاستمالة أعضاء المؤتمر الذين سيقررون من سيجلس في مقاعد الهيئات القيادية العليا للحركة (اللجنة المركزية والمجلس الثوري) للسنوات الخمس المقبلة.

الفصل الحادي عشر: السودان- اشكاليات بوجه الانتخابات العامة بين شرعية الحكومة ونتائج التعداد السكاني الخامس

اولا: ترسيم الدوائر الجغرافية

اعلنت المفوضية القومية للإنتخابات في السودان ان عدد الولايات التي تم فيها تحديد الدوائر القومية والولائية قد ارتفع إلى 21 ولاية وان خبرائها في الجنوب مازالوا يعملون في ترسيم وتحديد الدوائر في الولايات المتبقية بغية عرضها على المفوضية لإستكمالها وهي 4 ولايات.

يشار الى أن عدد الولايات السودانية يبلغ 25 ولاية ، 15 ولاية في الشمال و10 ولايات في الجنوب وفي كل ولاية (10) مقاعد للمجلس الوطني منها (6) للدوائر الجغرافية و(2) للمرأة و(2) للتمثيل الحزبي وان عضوية المجلس التشريعي هي (48) عضوا منها 29 دائرة جغرافية و(7) دوائر للاحزاب و(12) دائرة للمرأة.

وقد أبدت المفوضية استعدادها لقبول اعتراضات الأحزاب والمواطنين حول ترسيم وتوزيع الدوائر الجغرافية المعلنة للولايات وفقاً لقانون المفوضية الذي يمنح الأحزاب والمواطنين الحق في الطعن في تلك الدوائر.

ثانياً: تسجيل الناخبين

أجازت المفوضية القومية للإنتخابات في السودان الشكل النهائي لسجل الناخبين، وطالبت المفوضية السفراء بدول العالم المختلفة بحصر المواطنين السودانيين المتواجدين في البلدان المختلفة للمشاركة في انتخاب رئيس الجمهورية وفقاً للقانون الذي حدد مشاركة السودانيين العاملين بالخارج على مستوى الانتخابات الرئاسية.

ثالثاً: تثقيف الناخبين

أفادت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (يوناميد) في دارفور أن منظمات المجتمع الدولي ستقوم بتوعية الناخبين قبل الانتخابات، اذ تلقت البعثة ضمانات من اللجنة الوطنية للانتخابات في السودان بأنه سيسمح لجماعات المجتمع المدني بالقيام بمهمة توعية الناخبين بدون أية عوائق أو تدخل.

وفي ذات الشأن، أقرت المفوضية القومية للانتخابات في السودان بوجود عجز كبير في موازنتها خاصة التي تتعلق بمرحلة التوعية الانتخابية وتأهيل الناخبين وتدريب الكوادر الحزبية التي كان من المفترض أن تبدأ في منتصف تموز/يوليو 2009. وبررت عدم تمكنها من بدء البرنامج لما أسمته عدم إيفاء المانحين بالتزاماتهم تجاه الانتخابات لافتة إلى أن الميزانية التي تعمل بها المفوضية قدمت من حكومة السودان كميزانية مستقلة للانتخابات.

من الجدير بالذكر، أن الأمم المتحدة وقعت اتفاقية مع مفوضية الانتخابات تقضي بدعم العملية الانتخابية بـ(68) مليون دولار فيما التزمت الولايات المتحدة الأمريكية عبر المعونة الأمريكية بـ(25) مليون دولار لإجراء الانتخابات في السودان والتي تقدر تكاليفها بـ(2) مليار جنيه سوداني.

رابعاً: تعيين اعضاء بالمجالس التشريعية

أصدر والي ولاية الخرطوم قراراً بتعيين 38 عضو بالمجالس التشريعية بالمحليات يمثلون الأحزاب ذات العضوية بالمجلس التشريعي للولاية وقضى القرار بتمثيل الحركة الشعبية بـ14 عضواً على مستوى مجالس محليات الولاية السبع الإتحادي الديمقراطي 4 أعضاء، الإتحاد الديمقراطي التجمع 4 أعضاء وحزب الامه الإصلاح والتنمية 4 أعضاء، جماعة أنصار السنه 4 أعضاء، حزب الأمه الفدرالي عضوين حزب الأمه القيادة الجماعية عضوين وحزب الأمه الوطني عضوين، والأخوان المسلمين عضوين.

خامساً: الاحزاب والكيانات السياسية

اعتمدت المفوضية القوميه للانتخابات في السودان رموز (15) حزباً سياسياً لخوض الانتخابات العامة المقبلة فيما ارجأت المفوضيه طلب اعتماد رموز حزبى المنبر الديمقراطى لجنوب السودان وحزب النهضه القومي

باعتبار ان احدهما مكرر والآخر مؤقت وتعمل المفوضيه على تلقي رموز الأحزاب والتنظيمات السياسيه لاعتمادها كرموز للأحزاب لخوض الانتخابات المقبلة وباعتبار ان الرمز ينزل به مرشح الحزب المعني فى كافة مستويات الانتخابات.

سادساً: المعارضة

أعلن تحالف القوى السياسية المعارضة في السودان (28 حزبا معارضا)، عن انسحاب التجمع الوطني الديمقراطي من الهيئة التشريعية (البرلمان) وعددهم (20) نائبا، ورفض نتائج التعداد

السكاني، في اجتماع شاركت فيه أحزاب الأمة، القومي بزعامة الصادق المهدي، الشعبي بزعامة حسن الترابي، الشيوعي محمد إبراهيم نقد، والتحالف الوطني السوداني، فيما تغيب الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة محمد عثمان الميرغني. وأكد التحالف على استمرار التشاور مع التجمع الوطني الديمقراطي، وبقية قوي التحالف للانسحاب من الأجهزة التنفيذية في الحكم، باعتبار أن الحكومة الحالية ليست شرعية. وجدد التحالف تمسكه بقيام حكومة قومية، معتبرا الحكومة الحالية برئاسة "عمر البشير"، غير شرعية منذ الـ9 تموز/يوليو 2009.

وأعلن عن مقاطعة الأحزاب للانتخابات في حال عدم الالتزام بالاستحقاقات الكاملة، في مقدمتها حل أزمة دارفور، التي يترتب عليها الحفاظ علي أمن واستقرار البلاد.

ومن الجانب الاخر، نفى رئيس المجلس الوطني (البرلمان) السوداني نائب رئيس المؤتمر الوطني "أحمد إبراهيم الطاهر"، فقدان الحكومة القائمة لشرعيتها بنهاية الخميس 9 تموز/يوليو 2009، استنادا إلى المادة (216) من الدستور، وقال إن المعارضة استندت إلى اللائحة العامة، لكنها أغفلت عن عمد اللائحة الخاصة التي تعمل على تقييد الأولى، وأضاف أنها تنص على استمرارية الرئيس الحالي والمجلس الوطني لحين قيام الانتخابات، ما يعني أن اللائحة الخاصة ستظل حاكمة طوال الفترة الانتقالية حتى أجراء الانتخابات عام 2010.

كما وأعلنت هيئة الاحزاب والتنظيمات السياسية رفضها لفكرة تكوين حكومة قومية قبل اجراء الانتخابات واعتبرتها انتهاكا للدستور وطالب الاستاذ عبود جابر رئيس الهيئة القوى السياسية بالتهدئة السياسية والمساعدة في تهيئة المناخ الملائم لاقامة الانتخابات في موعدها المحدد، وقال: ان المواد 2-2-3 ، 5-3-5، 2-5-5 ، 3-6-4، 3-5-1 من الاتفاقية والمادة 65 من الدستور قد نصت على دستورية حكومة الوحدة الوطنية القائمة لحين اجراء الانتخابات، وحكومة الجنوب لارتباطها بتنفيذ اجراء العملية الانتخابية، كما ان المادة 2-3-3 قد حسمت الحق لصالح الشريكين في تحديد موعد الانتخابات بالتشاور مع المفوضية القومية للانتخابات لافتا الى انه لا حاجة لتعديل الدستور.

الفصل الثاني عشر: تونس- الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية

أولاً: اللجان الوطنية

استعرض الديوان السياسي للتجمع الدستوري الديمقراطي في 24 تموز/يوليو 2009 نتائج أشغال اللجان الوطنية الثماني التي كان " بن علي" أذن بتكوينها للاعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ثانياً: المرصد الوطني

كلف الرئيس "زين العابدين بن علي" رئيس مركز تونس الدولي للتحكيم بمهمة رئاسة المرصد الوطني للانتخابات الرئاسية والتشريعية تشرين أول/اكتوبر 2009 وتشكيل اعضائه للقيام بمعاينة ميدانية لكل الظروف التي ستتم فيها الانتخابات بكافة مراحلها، وأن يرفع تقرير في هذا الشأن إلى رئيس الجمهورية.

ثالثاً: المرشحون والكتل السياسية

مع الإعلان عن زيادة 16 مقعدا في البرلمان التونسي، أصبح عدد المقاعد المخصصة لأحزاب المعارضة 53 مقعدا، ومعظم الأحزاب السياسية تنتظر حدوث تغييرات هامة على مستوى توزيع المقاعد داخل البرلمان، من أجل التأثير في الخارطة السياسية في تونس، بما يسمح بخلق مجموعات ضغط برلمانية لأول مرة بعد إقرار التعديل على النظام الداخلي للبرلمان التونسي.

وطبقا للتعديل سيكون بإمكان حزب أو أكثر، ممثل بالبرلمان، تكوين مجموعة أو كتلة برلمانية اذا ما توفر له نسبة 5 % من المقاعد البرلمانية.

وقبل هذا التعديل كان بإمكان ثلاثة أحزاب تكوين مجموعات ضغط برلمانية، إلا أن الزيادة المسجلة على مستوى مقاعد البرلمان، وإمكانية حصول المعارضة على 16 مقعدا إضافيا، غذت آمال العديد من أحزابها على الزيادة في حصصها البرلمانية، بينما تنتظر أحزاب أخرى دخول قبة البرلمان لأول مرة سواء الأحزاب الحديثة العهد مثل حزب "الخضر للتقدم" المعارض، الذي سيخوض الانتخابات البرلمانية لاول مرة، أو بقية الأحزاب المعارضة التي قاطع بعضها الانتخابات على غرار "الحزب الديمقراطي التقدمي"، و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، اللذين لم يتمكنا في السابق من دخول البرلمان، ويسعيان خلال الانتخابات التشريعية المقبلة للترشح في الدوائر الانتخابية البالغ عددها 26 دائرة، وهو الأمر

الذي سيمكن هذه الأحزاب من الحصول على حصة من التمويل العمومي في حال دخولها إلى البرلمان.

وتختلف أهداف أحزاب المعارضة التونسية، فبينما تسعى الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى زيادة عدد ممثليها والفوز بـ11 مقعدا برلمانيا، تمكنها من تكوين مجموعة ضغط برلمانية مثل الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (حزب معارض له 7 مقاعد برلمانية)، والحزب التحرري الاجتماعي (حزب ليبرالي معارض له 3 مقاعد برلمانية)، تعمل أحزاب أخرى، لم ترشح منافسين للرئيس التونسي زين العابدين بن علي، رغم قانونية عملية الترشح، على جني نتائج دعمها لمرشح الحزب الحاكم للرئاسيات.

وفي سياق ذلك قال المنذر ثابت الأمين العام للحزب التحرري الاجتماعي (مقعدان بالبرلمان) إن الحزب مستعد للترشح في كل الدوائر الانتخابية، وتمكن من تجاوز ما سماه "الحمى الانتخابية"، بعد حسمه موضوع رئاسة القوائم الانتخابية، وإسنادها بصفة آلية إلى رؤساء جامعات (أمانات) الحزب المنتشرة في البلاد.

يشار الى انه لغاية الان قد ترشح للانتخابات الرئاسية 5 معارضين من احزاب صغيرة اضافة الى الرئيس زين العابدين بن علي الذي يحكم البلاد منذ عام 1987 خلفا للحبيب بورقيبة. والمرشحون الخمسة من المعارضة هم :(مصطفى بن جعفر الامين العام لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وأحمد الاينوبلي زعيم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي ومحمد بوشيحة زعيم حزب الوحدة الشعبية واحمد ابراهيم زعيم حركة التجديد ونجيب الشابي القيادي في الحزب الديمقراطي التقدمي).